نجد أن التشريع المغربي على الرغم من عدم توفر المغرب على إستراتيجية خاصة بالذكاء الإصطناعي إلا انه ويشكل الذكاء الإصطناعي رافعة عرضانية لتنزيل هذه الاستراتيجية . حيث بادر المغرب إلى وضع أسس منظومة رقمية شاملة تساهم في تطوير وإستخدام هذه التكنولوجيا ، ومع ذلك فإن هذه الالتزامات الوطنية في ظل غياب آليات خاصة للحكامة والتقنين. وبالنظر الى القوانين التي يتوفر عليها المغرب فالإطار التنظيمي يعد إيجابيا ويشكل قاعدة لتطوير الذكاء الإصطناعي،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي